التنمية المستدامة في العراق وانعكاساتها في التنمية البشرية

الأستاذ الدكتور زكي متي عقراوي السيد محمد محفوظ عبد القادر
جامعة دهوك/ فأكلتي القانون والإدارة / سكول الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

الملخص:

مرت التنمية المستدامة بتحولات مستمرة نتيجة تنامي متطلبات الحياة العامة في المجتمعات المختلفة، وهذا يستدعي التحكم بمتغيراتها واستدراك آثارها وصولا إلى علاقات جيدة تربط الأطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخدمات البنى التحتية وغيرها لكي تتفاعل فيما بينها بصيغ ايجابية وتنعكس نتائجها في الحياة المحيطة ومكوناتها كالتنمية الاقتصادية والبشرية والتوازن البيئي، إذ إن من أهم أهداف التنمية المستدامة هي الاهتمام بالجانب البشري وتنميته والاهتمام بالفقراء فضلا عن تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد. وكما هو مدرج في أدبيات التنمية المستدامة التي يراعى فيها محاور ثلاثة رئيسة هي المحور الاجتماعي ممثلا بالإنسان والمحور الاقتصادي ثم المحور البيئي، بعدما كان يعد مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوما بيئيا ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل.

لقد تم في هذا البحث دراسة انعكاسات بعض متغيرات التنمية المستدامة في جوانب التنمية البشرية من خلال استخدام أدوات التحليل الاقتصادي القياسي وصولا إلى نموذج قياسي مفرد يمثل هذه العلاقة، وباستخدام البيانات الخاصة بالمتغيرات المختارة لأغراض هذا البحث تم التوصل إلى النموذج القياسي المنفرد الذي يبين التباينات في المتغيرات المستقلة ممثلة بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (x1) كمتغير اقتصادي واجتماعي ومتغيرات ثاني اوكسيد الكربون الناتج (x2) والجزء من السكان المستخدمين لاوطى مستوى من الطاقة (x3) والسكان المستخدمين للماء الصالح للشرب كنسبة مئوية (x4) كمتغيرات بيئية في المتغير المعتمد ممثلا بدليل التنمية البشرية (Y) كمؤشر للتنمية البشرية، وتم اختبار النموذج إحصائيا وقياسيا، فكانت الصيغة الآتية تمثل أفضل العلاقات بين المتغيرات وللفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١١):

Y = -1.92705 + 0.0615427Log(X1) + 0.0580991Log(X2) + 0.0657236 Log(X3) + 1.09939 Log(X4) + U
R-squared = 90.6823 percent
R-squared (adjusted for d.f.) = 85.3579 percent
Standard Error of Est. = 0.0151531
Mean absolute error = 0.00980149

كما وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط بين متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المستقل والمتغير المعتمد لبيان اثر التباينات في قيم هذا المتغير بصورة منفردة في متغير التنمية البشرية واعدت المعادلة الخاصة بهذه الحالة مع اختباراتها الإحصائية والقياسية ومن ثم تحليلها اقتصاديا. وخرج البحث بعدد من الاستنتاجات استنادا إلى نتائج

التحليل ومن ثم وضعت مجموعة من المقترحات حول الإجراءات التي يفضل اتخاذها وخاصة في الجوانب البيئية للتنمية المستدامة لدعم التنمية البشرية في العراق للفترة الزمنية القادمة.

الكلمات الدالة: التنمية البشرية، التنمية المستدامة، العراق.

المقدمة:

تعد عملية الحفاظ على البيئة مهمة مشتركة يشترك فيها من يعيش في هذا العالم دون حدود أو قيود، وعلى الرغم من إن البيئة وقضاياها وإدارتها وحمايتها باتت تستقطب اهتمام العالم أجمع إذ أن كثيرا من دول العالم تواجه مشكلات كبيرة تتعلق بمواردها الطبيعية فضلا عن ظهور العديد من مشاكل التلوث البيئي وخطر الانقراض لأنواع من الكائنات الحية . نظرا للاهتمام البالغ الذي أخد يظهر في العديد من دول العالم بالقضايا البيئية لإدراكهم بالمخاطر التي سوف تحدث في المستقبل فقد بدت علامات واضحة للاهتمام بحماية البيئة وإنماء مواردها ووضعت سياسات لتعمل على إيجاد توازن بين المتطلبات البيئية وترشيد استخدام الموارد المتاحة والتنمية والتطوير في مجالات عدة، في حين كانت النظرة إلى البيئة سابقا لا تتعدى جوانبها الفيزيائية والبيولوجية, ولكن الإجراءات الحالية والنظرة المستقبلية تعدت ذلك وصولا إلى جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بجانب جوانبها الطبيعية, على أساس إن هذه التطلعات الحديثة والمرجوة هي التي تحدد ما يحتاج إلية الإنسان من توجيهات ووسائل فنية لفهم الموارد الطبيعية ومجالات استخداماتها.

وعلى الرغم من صدور العديد من البرامج والقرارات الخاصة بالحفاظ على البيئة ومساهمات وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمحاكم والتي تعد من العناصر الضرورية لإدامة التزام المجتمع المدني بالمتعلقات البيئية والتي نصت عليها دساتير وطنية في ١٢٠ بلدا، إلا أن تنفيذ هذه الأحكام بقي دون مستوى الطموح في العدد الأكبر من بلدان العالم. إن هذا الإهمال بالجوانب البيئية يرتبط بآثار سلبية مترابطة في أبعاد التنمية المستدامة من متعلقات اقتصادية واجتماعية ينتج عنها انخفاض مستويات التنمية المستدامة وانعكاس ذلك في التنمية البشرية التي تعد متلازمتان في العديد من الاتجاهات مثل ارتفاع أسعار المواد وخاصة الغذائية منها وانخفاض فرص الحصول على الطاقة والمياه والخدمات، ووفقا (لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١) حول التحديات البيئية يتوقع أن ينخفض متوسط دليل التنمية البشرية خلال السنوات القادمة نتيجة اثأر الاحترار العالمي الذي سوف ينعكس في إنتاج الغذاء ويزيد من التلوث بسبب الاستمرار في قطع الغابات وتراجع التنوع البيولوجي وسوف يكون الانعكاس الأكبر والأشد عواقبا على الفقراء ويمكن للتدهور البيئي أن يبدد جهودا بذلت طوال عقود لتحسين حصول المجتمعات الفقيرة على إمدادات المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي وسوف يلحق ضررا بالتنمية البشرية ويعد انتهاكا لحقوق الإنسان، وهذا هو الحال في العراق والناتج من مجموعة من العوامل والمؤثرات في مقدمتها مستوى التنمية وانتماء العراق إلى مجموعة البلدان النامية وانعكاسات ذلك في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فضلا عن الظروف الاستثنائية التي مر بها لفترة زمنية ليست بالقصيرة، إن هذه العوامل كان لها الأثر البالغ في اتجاهات التنمية البيئية ومن ثم في التنمية البشرية.

مشكلة البحث وفرضيته :

تعاني التنمية المستدامة في العراق من تحديات كبيرة على كافة الأصعدة ، وتعد هذه التنمية منخفضة ودون المتوسط على أساس مؤشراتها، إن هذا ينعكس في جميع الجوانب ذات العلاقة وضمن المجتمع وبالأخص في التنمية البشرية الذي يبدو جليا في معدلات العمر ومستويات التعليم والدخل وغيرها من المؤشرات، وان أكثر من ٥٠% من المواطنين يعانون من التدني المعيشي، وهنالك ارتفاعا واضحا في نسب وفيات الأطفال ونسب علية من الحرمان تصل إلى نسبة ٤٠% من الخدمات الصحية والبنى التحتية، الأمر الذي يستوجب السعي لوضع سياسات رشيدة لمعالجة هذه الظواهر وبمدى زمني قصير وصولا إلى حالة تتماشى مع حركات التطور الذي يشهدها العالم في الوقت الحالي. لذا فقد تم وضع الفرضية الآتية:

"تشكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة انعكاسات متباينة في مؤشرات التنمية البشرية في ظل الظروف المحيطة ووفق معطيات وأسس خاصة لكل بعد."

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على سلوك متغيرات التنمية المستدامة في العراق للفترة الماضية تجاه التغيرات الحاصلة في حالة التنمية البشرية، وإمكانية الرقي بمستلزمات التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف المرجوة لرفاهية الإنسان في احتياجاته المعيشية العامة.

منهجية البحث:

اتبع مع هذا البحث منهجان الأول وصفي من خلال الأسلوب الاستنباطي الذي يقوم على أساس عرض واستنتاج مفاهيم نظرية وتحليلها من خلال التشخيص والمعالجة، لذلك تم الاستعانة بعدد من الدراسات والبحوث والتقارير التخصصية. أما المنهج الثاني فتمثل في استخدام الأسلوب الكمي التحليلي المبني على جمع بيانات حول الظاهرة قيد الدراسة وتحليلها إحصائيا وقياسيا ومن ثم اقتصاديا في سبيل تحقيق هدف البحث وصولا إلى خلاصات ونتائج وضعت على أساسها استنتاجات ومقترحات للعلاقة بين التنمية المستدامة والتنمية البشرية يمكن أن تكون محفزا لدراسات أخرى مستقبلية في هذا المجال الحيوي.

التنمية المستدامة وأبعادها:

تشمل التنمية المستدامة تدبير الموارد الطبيعية المتاحة بالبلاد بشكل عقلاني ومتوازن مما يسمح بتلبية حاجيات المجتمع المتزايدة بشكل لا يضر أو يمس بمصالح الأجيال المقبلة، وتتوخى التنمية المستدامة تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، هي: المحافظة على سلامة البيئة العالمية، إشباع الحاجيات الأساسية للسكان، وتحسين الأنشطة الاقتصادية. لذا فان

التنمية المستدامة تستلزم, تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام مفرط للموارد الطبيعية, يتجاوز قدرة البيئة على التحمل. وتجرى التنمية المستدامة في مجالات هامة في المجتمع ألا وهي النمو الاقتصادي، و الحفاظ علي الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية الشاملة، ومع ذلك فإن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، ومن الأفضل محاربة هذه الظاهرة بواسطة تشجيع الناس على التعود علي إتباع أنماط إنتاج واستهلاك تحقق التوازن في الطبيعة والمجتمع ،دونما إفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية ورفقا بالأجيال اللاحقة. يعني إن هذه التنمية تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستقرار والتواصل التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها بحيث يمكن استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم .

وقد اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا بعد نشر تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧. وفد ظهر العديد من التعريفات للتنمية المستدامة تدعوا إلى تلبية حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم من خلال الجوانب الاقتصادية، النمو المستدام، الدخل المستدام، التنمية الاقتصادية للبيئة المستدامة، ديمومة استخدام الموارد، والديمومة الاجتماعية وغيرها. وبشكل عام فان مفهوم التنمية المستدامة يطالب بضرورة التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية والعدالة في تحقيق الحاجات الرئيسية بين الأجيال المتعاقبة. وباختصار فإن مفهوم التنمية المستدامة هو آلا نعرض الأفعال والتصرفات الحالية المستقبلية للخطر، إن لدى البشرية القدرة على جعل التنمية مستدامة لضمان تلبيتها لحاجات الحاضر دون الأضرار بقدرة الأجيال المقبلة على إشباع الحاجات الخاصة بها(كلود وبيتر، ٢٠٠١ ص ٦٢).

وبعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، الذي اصطلح علي تسميته (بقمة الأرض)، تزايد الوعي حول الأهمية الكبيرة للحكومات وسلطاتها المحلية لجهة الاستجابة لخطط التنمية المستدامة الخاصة بها، والتي تم التعبير عنها دوليا ب(الأجندة ٢١ الدولية) وهي استجابة دولية لضرورة تحقيق التنمية المستدامة كأولوية ضرورية لاستمرار الحياة على كوكب الأرض، و فوض هذا المؤتمر حكومات الدول الأعضاء بوضع خططهم المحلية للتنمية المستدامة تحت عنوان الأجندة ٢١ المحلية. وذلك لتحقيق أهداف وتوصيات التنمية المستدامة, كون الأجيال الحالية تستخدم البيئة والموارد الطبيعية وكأنها هي المالك الوحيد لهذه الموارد وتتجاهل نصيب وحقوق الأجيال القادمة في البيئة والموارد الطبيعية النادرة. خاصة ,عندما تقوم باستعمالها واستخدامها بطريقة سيئة. وهو ما يهدد استمرارية التنمية في المستقبل. ولكن المشكلة تكمن في أن عولمة النمط الاستهلاكي المفرط ستؤدي في حال إمكانية تطبيقها إلى كارثة بيئية، ففي ظل الاقتصاد ذي الطابع الاستهلاكي ينظر إلى الأرض ما فيها وما عليها على أنها مجرد مادة أولية قابلة للاستهلاك. وما تصرفات مصادرة مساحات هائلة من الأراضي الزراعية للتوسع العمراني كل يوم ، و استنزاف الثروة السمكية دون اكتراث، وعمليات شحن نفايات مصانع الدول المتقدمة لدفنها في أراضي البلدان الصغيرة الضعيفة – إلا دليلا علي ذلك.

ويمكننا أن نستنتج أن التنمية المستدامة تعني أنه ليس هناك من مشكلة في أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها المتزايدة من السلع والخدمات ,دون الانتقاص من مقدرة الأجيال المقبلة علي إشباع مثل هذه الاحتياجات هي الأخرى. لأن التنمية المستدامة في الأساس: هي العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العمليات الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي, وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيد بصورة سلبية على أنماط الحياة في المجتمع وتطوره. أما لجنة برنتلاند فقد أشارت بأن التنمية المستدامة لها ثلاث ركائز تتمثل بالناس، الكوكب، والربح. وبمعنى آخر فإن الدافع نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي يجب ألا يطغى على الإدارة الفاعلة للبيئة (الكوكب) أو على حساب أعضاء المجتمع الذين يشملون الموظفين والمجتمعات المحلية. فيجب أن تؤخذ جميع هذه العناصر الثلاثة في الحسبان في الوقت نفسه. www.startimes.com/?t=27441251

تشكل الدول الصناعية حاليا ما نسبته حوالي ٢٠% من سكان العالم وتعتمد اقتصاديات هذه الدول على حوالي ٨٠% من الموارد الطبيعية المتاحة عالميا، وهذا يشكل ضغطا" خطيرا" على الموارد الطبيعية في الأرض خصوصا في ظل انعدام التنمية في المناطق والبلدان الفقيرة في العالم. وتشير التنبؤات أيضا إلى أن عدد سكان العالم في سنة ٢٠٢٠ سيرتفع ليصل إلى ٨ بلايين نسمة، تعيش منها ٦,٦ بليون نسمة في بيئة العالم المتخلف، حيث يوجد ٣ بلايين إنسان يعيشون قابعين تحت خط الفقر, إضافة إلى ذلك يوجد ٨٤٠ مليون نسمة تتضور جوعا ومئات الملايين من العاطلين عن العمل، وستضم أكثر من ٥٥٠ مدينة كبيرة غالبية هذه الأعداد بمعدل مليون شخص لكل منها، بينما يصل عدد المدن التي تستوعب أكثر من ١٠ ملايين نسمة إلى عشرين مدينة، مما يعني الانفتاح على كافة الاحتمالات من جنوح وإرهاب وتلوث بيئي مفرط.

أما متطلبات التنمية المستدامة فتتمثل بالاهتمام بالتنمية والنمو في مجال الاقتصاد بمعنى استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبأكثر كفاءة ممكنة لتلبية احتياجات الأفراد في شتى أنحاء العالم وخصوصاً الفقراء للوصول إلى مبدأ زيادة رفاهية المجتمع ومن متطلبات تحقيق ذلك عدالة وكفاءة توزيع الموارد لغرض سد احتياجات الناس، تدوير الأموال بين الناس لأقصى حد ممكن، دفع رواتب كافية للحد الأدنى من الرفاهية لكل عامل، قيام أرباب العمل إعطاء المجتمع بالتناسب مع ما يأخذونه منه، وعلى أسواق العمل زيادة كفاءة الإنتاجية والابتعاد عن استعمال المواد غير العضوية وتقليل النفايات. فقد تطور مفهوم التنمية منذ عقود سابقة ومستمر بهذا النهج حاليا، ففي ظل النظرية الكلاسيكية للتنمية والتي بدأت بالتركيز أساسا على الأهداف المرتبطة بالإنتاج (تكوين رأس المال، زيادة الناتج الوطني) والتركيز على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي وتحقيق فائض في قطاع الزراعة يمكنه المساهمة في تنمية القطاعات الأخرى من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (جربوع، ٢٠٠٤)،ووفق هذه الاتجاهات تم استخدام مؤشر وحيد لقياس مستوى التنمية يتناسب مع هذا الهدف وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (زاهر، ٢٠٠٣) والذي استخدم في هذا البحث كمتغير أساسي للتنمية. وعلى الرغم من هذا التطور الذي شمل التنمية المستدامة إلا أنها تنذر بل تدق جرس الخطر محذرة من أن العديد من الموارد الطبيعية و من الكائنات الحية و من الأنشطة التنموية لن تستمر أو

تتواصل إذا ما بقيت معدلات الإنفاق والاستهلاك لهذه الطاقات والثروات على ما هي عليه، بل إن هناك كوارث طبيعية وأزمات اقتصادية واجتماعية سيتعرض لها البشر على هذا الكوكب إن لم يحصل التدخل المباشر وتوظف المعرفة والتقنية المتطورة، لوقف هذا الحال ضمانا لتكافؤ الفرص أمام الجميع والحفاظ على التوازن البيئي والجغرافي والاقتصادي بين الإنسان والطبيعة ونوعية الحياة التي تتطلع لها شعوب الأرض وتحلم بها الأجيال القادمة(ألغامدي، ٢٠٠٦).

وفي المجال الاجتماعي ويقصد به علاقة الطبيعة بالبشر والنهوض برفاهية الأفراد وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات المختلفة ومشاركة الشعوب في صنع القرار، وهذا يتحقق من خلال متطلبات تحديد مناطق تمدد المدن إلى أبعادها الحالية، توفير الطعام والمسكن المناسب والعناية الصحية للمجتمع، التعليم للجميع، تأكد الجيل الحالي من أن الأجيال القادمة سوف تلقى حظها من الموارد، وقيام المجتمعات بالتخطيط السليم وعدم هدر الموارد. أما في مجال البيئة ويقصد به الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها، ومن متطلبات تحقيق ذلك استعمال الموارد غير المتجددة بأسلوب يكون مدفوع الأجر بغرض زيادة الموارد المتجددة، أن لا يزيد معدل استهلاك الموارد المتجددة على معدل نموها، معدل استهلاك الموارد غير المتجددة لا يزيد على استبدالها بمواد متجددة، تحقيق معدل التلوث لا يزيد على قدرة البيئة للتعامل مع هذا التلوث، وان معدل إنتاج المواد غير العضوية لا يزيد على قدرة الطبيعة على تحليلها.

أبعاد التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد، هذا فضلا عن بعد رابع يضاف إليها يتعلق بجهة اتخاذ القرار ألا وهو البعد المتعلق بالسياسات البلدية والمحلية، ويمكن إيضاح بعض جوانب هذه الأبعاد، (ديب و سليمان ٢٠٠٩):

١- البعد البيئي:

يعنى البعد البيئي بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن جميع تحركاتنا ترتكز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، كما أن عامل الاستنزاف البيئي هو احد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من اجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة النظام البيئي للحيلولة دون الضغوطات عليه.

٢- البعد الاجتماعي:

وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية، فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع مستوى معيشته دون تقليل فرص الأجيال القادمة.

٣- البعد الاقتصادي:

ينبع من أن البيئة كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلوث واستنزاف لمواردها يؤدي إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية، كما يجب اعتماد المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من اجل توفير الجهد والمال والموارد.

٤- البعد المؤسسي:

يضاف هذا البعد كونه بدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة لذلك لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة، ويمثل هذا البعد الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها ترسم وتطبق سياساتها التنموية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

التنمية البشرية وفق المنظور الحالي والنهضة العالمية:

عرف التقرير الأول الصادر عام ١٩٩٠ م ، التنمية البشرية، بأنها عملية توسيع اختيارات الشعوب و تستهدف أن يتمتع الناس بمستوى مرتفع من الدخل وبحية طويلة و صحية و تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم. و توضح تعريفات مفهوم التنمية البشرية ، أنه يجمع ما بين أهداف تحقيق منهج تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى و الرعاية الصحية لجميع فئات السكان ، و يتعدي أهداف منهج الرفاهية الاجتماعية الذي يقتصر على كون البشر منتفعين بعملية التنمية أكثر من كونهم مشاركين فيها ، إلى أهداف تضمن لهم تطوير قدراتهم ومشاركتهم الديناميكية فيها ،و قد استقر الأمر على تعريف التنمية البشرية بأنها العملية التي تتيح للناس نطاق خيارات أوسع ، و يتضمن تنمية الناس ، و التنمية من أجل الناس ، و التنمية بواسطة الناس، و تعني تنمية الناس الاستثمار في القدرات الإنسانية سواء في التعليم أو الصحة أو المهارة، و هكذا يستطيعون أن يعملوا على نحو منتج و مبدع و تتطلب التنمية من أجل الناس أن يوزع النمو الاقتصادي الذي يتحقق على نطاق واسع على أساس عادل و تعني التنمية بواسطة الناس أن تتاح الفرص لكل إنسان للمشاركة في عملية التنمية. وعلى هذا يمثل منهج التنمية البشرية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المخططون و صانعوا القرار لتهيئة الظروف الملائمة لإحداث التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، و يمكن القول أن منهج التنمية البشرية هو المنهج الذي يهتم بتحسين نوعية الموارد البشرية في المجتمع ، و تحسين النوعية البشرية نفسها www.startimes.com/?t=27441251 .

وهناك بعض الكتاب الذين يعطون أفكارا في بناء مؤشر التنمية البشرية (البديل) لعل أهم هذه المؤشرات هو الآتي -:

١- العمر المتوقع عند الميلاد كمقياس عام للصحة في مجملها.

٢- التحصيل العلمي كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في حساب مقياس التنمية البشرية.

٣- مقياس الحرية , وهو التعبير عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية , ويستطيع أن يعكس القصور في التمتع بالحرية في منطقتنا العربية.

٤- مقياس تمكين النوع (مدى مساهمة المرأة في عمل المجتمع) كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة , حتى يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع ,ويعكس قصور تمكين المرأة في المنطقة العربية.

٥- الاتصال بشبكة الانترنت , ويمكن قياسه بعدد حواسيب الانترنت الأساسية نسبة إلى السكان للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية " التوصل الى تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة " , وهو أحد متطلبات الانتفاع بفرص العولمة في هذا العصر , ولكي يعكس قصور المعرفة في المنطقة العربية.

٦- انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون نسبة إلى الفرد " مقاسه بالطن المتري , " حتى يعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة على الصعيد العالمي.

والجدير بالإشارة أن المناقشات مستمرة في سبيل تطوير مفهوم التنمية البشرية وأساليب قياسها ,ولو نظرنا في تطور أهداف التنمية البشرية نجد أن هناك نظرة إستراتيجية من خلال تبني أهداف التنمية الألفية والتي يمكن إجمالها بالآتي :

الهدف١: استئصال الجوع والفقر الشديدين, إنقاص نسبة الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ونسبة سوء التغذية إلى النصف.

الهدف٢: تحقيق شمولية التعليم الابتدائي, ضمان تمكن جميع الأطفال من إكمال التعليم الابتدائي.

الهدف٣: تعزيز المساواة الجنسية ,وتمكين النساء من حياتهن , إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي , والمفضل حدوث ذلك في مدة لا تتجاوز ٢٠١٥ .

الهدف٤: تخفيض نسبة وفيات الطفولة, إنقاص نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين.

الهدف٥: تحسين صحة الأمومة , تخفيض معدل الوفيات إبان الحمل والوضع بمقدار ثلاثة أرباع.

الهدف٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

الهدف٧: ضمان الاستقرار البيئي , إنقاص نسبة المحرومين من فرصة مستديمة للحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الآمن.

الهدف٨: تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية, إصلاح أنظمة المعونات والتجارة, مع معاملة خاصة لأفقر البلدان.

www.startimes.com/?t=27441251

ويمكن كذلك القول أن للتنمية البشرية بعدين أساسين ،أولهما: يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل حياته لتنمية قدراته،و طاقاته البدنية،والعقلية،والنفسية ،والاجتماعية المهاراتية، والروحية. أما البعد الثاني: فهو أن التنمية البشرية عملية ترتبط ارتباطا وثيق الصلة باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنيات المنظماتية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس ... وكيفما كان هذا المفهوم فان تنمية الموارد البشرية من منظور الفكر الوضعي الواعي يتعين أن تتم في إطار سياسة سكانية واضحة,وإستراتيجية للتنمية الاقتصادية ,وتحديد للأولويات والبدائل المثلي المختلفة, وتوفير الإحصائيات والبيانات اللازمة لذلك ,وتكمن وسائل التنمية البشرية بصورة عامة في التعليم العام والفني والجامعي ,والتكوين والتدريب المهني , والتنمية الإدارية وما إلي ذلك . وهذا مما يدل علي أن التنمية البشرية لا تعني أكثر من تحرير الإنسان مما يعوقه

ويحول دونه وتحقيق أهدافه اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا بما يمكنه من العمل والمشاركة الفعالة ,علي كل المستويات سواء كان ذلك علي مستوي المنظمة أو علي مستوي الوطن أو علي مستوي العالم.

يعتبر مؤشر التنمية البشرية مفهوما حديثا تبنته الأمم المتحدة منذ بداية التسعينات لقياس التنمية بمختلف البلدان حسب ما جاء في تقارير التنمية البشرية، وهو يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة لضمان رخاء المجتمع. إن مؤشر التنمية البشرية عبارة عن مؤشر تركيبي مستخلص من معطيات إحصائية واقعية وطبيعية، تهم الناتج الداخلي الخام والدخل الفردي وحصيلة الميزان التجاري وميزان الأداء ونسبة الأمية ومستوى الدراسة وأمد الحياة ونسبة التأطير الطبي ومستوى المعيشة، ونسبة وفيات الأطفال. ويقوم برنامج الأمم المتحدة بإصدار خلاصات مؤشر التنمية البشرية في تقرير سنوي منذ سنة ١٩٩٠.

ويتراوح هذا المؤشر بين ٠ و ١، وينقسم إلى ثلاث مستويات:

- مستوى عالي من التنمية: بين ١ و ٠,٨.
- مستوى متوسط من التنمية: بين ٠,٧٩٩ و ٠,٥.
- مستوى ضعيف: أقل من ٠,٥.

وتعتمد تقارير التنمية البشرية على هذا المؤشر التجميعي لقياس ومقارنة انجاز الدول في مجال التنمية البشرية، كما ويستخدم المقياس في ترتيب الدول عالميا حسب جهود التنمية البشرية، وهو مؤشر تركيبي يتم حسابه من ثلاثة عناصر رئيسة هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (وهو مؤشر لقياس مدى الحصول على المواد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة)، والعمر المتوقع عند الولادة (مؤشر لقياس طول العمر)، ونسبة الإلمام بالقراءة والكتابة (مؤشر لقياس اكتساب المعرفة) ويحسب بالمعادلة الآتية:

دليل التنمية البشرية = ١\٣ [مؤشر الدخل + مؤشر الصحة + مؤشر التعليم]

وبشكل عام هنالك بعض التحفظات والملاحظات الفنية على منهجية وشمولية مؤشر التنمية البشرية المستخدم في تقارير التنمية البشرية من قبل بعض الباحثين والكتاب(عبد الله، ١٩٩٤).

دراسات في التنمية المستدامة والتنمية البشرية:

يعتبر مؤشر التنمية البشرية مفهوما حديث التداول، يستعمل لقياس مستوى التطور داخل دول العالم أما التنمية المستدامة فتبقى ضرورية لاستمرار كل تنمية بشرية. ومن هذا المنطلق نجد بان الدراسات أولت اهتماما بالغا لتحديد العلاقة بين هذين المفهومين، ومنها دراسة أجراها (مخول وعدنان ، ٢٠٠٩) حول نظم الإدارة ودورها في التنمية البيئية في سوريا والتي كانت دراسة وصفية لما يتعلق بالإدارة البيئية من خلال العلاقة بين عناصر الإدارة ونظم البيئة كونها تشكل الدعامة الأساسية لأي نشاط بشري اقتصادي الذي يعمل على الحفاظ على المواد الخام والموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها، كما عالجت الدراسة احتياجات التنمية المتوازنة من خلال المواءمة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية

وانعكاساتها في التنمية المستدامة الشاملة بضمتها البشرية وتم وضع رؤية مستقبلية للآثار البيئية والتنمية المستدامة في سوريا.

وفي السنوات الأخيرة بادرت الجزائر ،كبقية الدول العربية إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم توجهات التنمية المستدامة والمحافظة علي الطبيعة وتجسيدها في معظم المجالات الحيوية في المجتمع خاصة في مجال البيئة واعتمدت في ذلك على ثلاث وسائل تراها أساسية لنجاح العملية هي: وضع إطار قانوني حازم ومختص بشؤون التنمية المستدامة، ومراقبة النشاطات التي تتسبب في التلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تحث المنظمات وتدفعها لكي تراقب نشاطاتها، هذا بالإضافة إلى الرسم المشجع لمنظمات الأعمال التي تعمل هي الأخرى علي التخلص من نفاياتها وذلك بمعالجتها عوضا عن تخزينها أو رميها في الطبيعة ،كما سطرت السلطات مشاريع مستقبلية تعتبر من الأمور الإستراتيجية إذا ما تم انجازها ومتابعتها ، بالشكل المخطط لها . و هذا ما كانت تصبو إليه الجزائر من أجل المحافظة علي البلاد والعباد من جشع الذين لا يعيرون اهتماما لحقوق ومستقبل الأجيال القادمة...كما شرع في تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية انطلاقا من سنة ٢٠٠٠، مرورا بسنة٢٠٠٢ ،و٢٠٠٣ رافقتها عمليات التحسس تجاه المواطنين قصد الحفاظ على البيئة و هو ما يفسر أيضا الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الإيكولوجية والبيئية النشيطة في هذا المجال . وتصب جميع الجهود التي تبذلها الجزائر في أن تجعل هذه المفاهيم تأخذ مجراها في الثقافة والممارسة و هو ما يؤكد عزما حقيقيا في محاولات إدراجها في المقررات والمناهج التربوية كمقاييس ومواد تدرس في المداس والثانوية و في المعاهد والجامعات.

كما توصلت البحوث التي أجراها مكتب التنمية البشرية (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٢) باستعمال بيانات دليل التنمية البشرية إلى نتائج ثابتة تكشف عن وجود علاقة عكسية بين عدم المساواة والتنمية البشرية. وتظهر هذه العلاقة في ظل الفوارق في الصحة والتعليم أكثر منها في ظل الفوارق في الدخل. واستنادا إلى بيانات حول ١٣٢ بلدا في عام ٢٠١٢، كشف التحليل الحسابي المقارن عن اثر عدم المساواة المتعدد الأبعاد (الذي يقاس بالخسارة في دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة بالنسبة إلى دليل التنمية البشرية) على دليل التنمية البشرية وكل من عناصره (أي الصحة والتعليم والدخل) نتيجة لأربعة متغيرات توضيحية، هي عدم المساواة في التنمية البشرية، وعدم المساواة في العمر المتوقع، وعدم المساواة في التحصيل العلمي، وعدم المساواة في نصيب الفرد من الدخل. واستعمل تحليل حسابي مختلف لكل متغير توضيحي، وشملت هذه التحاليل كلها متغيرات وهمية وفقا لمستوى التنمية البشرية (المنخفض والمتوسط والمرتفع والمرتفع جدا). واتضح وجود ترابط سلبي قوي بين عدم المساواة في التنمية البشرية وعدم المساواة في العمر المتوقع، وعدم المساواة في التحصيل العلمي ودليل التنمية البشرية (بنسبة واحد في المائة)، بينما لم يتضح وجود أي ترابط بين عدم المساواة في نصيب الفرد من الدخل ودليل التنمية البشرية. وجاءت النتائج ثابتة لمختلف المواصفات بما في تقسيم البلدان إلى بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة ومتوسطة وبلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة ومرتفعة جدا.

إن إحدى الطرق المستخدمة لقياس التفوق في الأداء في التنمية البشرية تكمن في تحديد البلدان التي حققت نجاحا في سد فجوة التنمية البشرية التي تقاس بخفض العجز في دليل التنمية البشرية، وفي هذا الاتجاه كانت دراسة حسابات

تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٣ والتي شملت المدة ١٩٩٠- ٢٠١٢ ولعينة من ٢٦ بلدا منها ١٥ بلدا ناميا (كوريا، إيران، تونس والصين وغيرها)، فقد حققت عددا من هذه البلدان مثل كوريا تقليصا للفارق بين قيمة دليل هذه البلدان والقيمة القصوى لدليل التنمية البشرية، كما حققت قسما من هذه البلدان أيضا استكمالا للنمو الاقتصادي السريع بسياسات اجتماعية تعود بالفائدة على المجتمع بأسره وخصوصا الفقراء مثل الصين وكوريا وفيتنام.

ونشير هنا إلى انه هنالك العديد من الدراسات في هذا الاتجاه والاتجاهات المناظرة له إلا إننا اكتفينا بعرض هذه الدراسات نظرا لمحدودية نطاق البحث من جوانب عدة لا يحبذ فيها الإطالة.

التنمية المستدامة في العراق وانعكاساتها في التنمية البشرية للمدة (٢٠٠٠- ٢٠١١):

قام قادة أكثر من مائتين وسبعين دولة بالتصديق على فكرة التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض في ريودوجانيرو عام ١٩٩٢، وسعت اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة لوضع تعريف للتنمية المستدامة يتلخص في الارتقاء برفاهية الإنسان والوفاء بالاحتياجات الأساسية للفقراء وحماية رفاهية الأجيال القادمة والحفاظ على الموارد البيئية ودعم أنظمة الحياة على المستوى العالمي وفى الحدود المسموح بها، والعمل على إدخال الأطر الاقتصادية والبيئية عند صنع القرار.ومع إصدار تقرير (التنمية البشرية لعام ١٩٩٤) فان مفهوم الأمن البشري لم يقتصر على امن الدولة بل شمل امن الإنسان وامن المجتمع بشكل يضمن حقوق المواطنين إضافة إلى انه اخذ أبعادا متعددة .

إن العناصر الرئيسة للتنمية المستدامة تتمثل بإدماج الأطر البيئية والاقتصادية في صنع القرار بهدف مراقبة الأداء البيئي والمحافظة على النظام البيئي وإعادة صياغة الأطر الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أداء الأجهزة العامة المعنية بالبيئة وباتجاه التخطيط الاستراتيجي الأكثر شمولا وتضمين التنمية المستدامة في خطط الموازنة التابعة للدولة ووضع برامج لدعم الطاقة والمواد ذات الكفاءة العالية ورفع مستوى الإدارة المعنى بإعادة تصنيع المخلفات ، توسيع المشاركة الاجتماعية في إدارة النظام البيئي ، تعميم صنع السياسات البيئية على الصعيد الدولي. ومن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية. من جانب آخر تشمل التنمية المستدامة ميادين أساسية من شأنها التأثير في الظروف المعيشية للناس ومنها (المياه ، التموين الغذائي ، الصحة ، الخدمات العامة والسكن ، الدخل) . (جورج، ١٩٩٥ ، ص٨٦).

تهدف التنمية المستدامة للمياه إلى ضمان الإمدادات الكافية منها ورفع كفاءة استخداماتها في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وضمان الحماية الكافية للمسطحات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية. كما تسعى التنمية المستدامة للتموين الغذائي إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري وتحسين الإنتاجية وربحية الاستثمارات الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، مع ضمان الاستخدام الأمثل والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه. في الجانب الصحي تهدف

التنمية المستدامة الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل ، وفرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وتأمين الرعاية الصحية الأولية للفقراء، وضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة. وتهدف التنمية المستدامة للخدمات العامة والسكن إلى تأمين الإمدادات الكافية والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات وضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للفقراء ، وتأمين الاستخدام الأمثل للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية. وفي جانب حيوي آخر ألا وهو الدخل ، تسعى التنمية المستدامة إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل ودعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف وضمان الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة . تسعى التنمية المستدامة إلى تأمين حق الحياة والحق في توفر الظروف المعيشية الدنيا وحق العمل أي تأمين الدخل الثابت المتوازن لكافة أبناء الشعب وتوفير فرص العمل للمواطنين مع إيجاد نظم الضمان الاجتماعي والصحي والدراسي للجميع .

شهد العراق التدهور المستمر في الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية لأبنائه منذ أمد بعيد، فقد تلوثت البيئة العراقية بالحروب وبسبب احتراق أو تسرب المواد الملوثة من المنشآت الصناعية ومنها الوقود والزيوت والكبريت السائل والحوامض المركزة والمبيدات الكيماوية وتعطل مصادر الطاقة الكهربائية والدمار الذي أصاب مصافي النفط وتوقف العمل في وحدات معالجة المياه الصناعية وارتفاع مناسيب المياه في المبازل وتدمير مرسبات الغبار في معامل الأسمنت وتوقف العمل في وحدات تصفية مياه الشرب ومحطات معالجة المياه الثقيلة وتدمير أكثر من (٣٥%) من آليات البلديات وترك النفايات من دون طمر صحي، وسبب الحصار الاقتصادي والحظر النفطي اكبر الضرر بالكساء الأخضر والحيوانات البرية وعموم الثروة الحيوانية وزاد من عدد الإصابات بالأمراض الانتقالية. انعكست أزمة انقطاع التيار الكهربائي وشحه قطع الغيار على إسالة الماء الصالح للشرب وديمومة ضخه إلى المواطنين.

تبلغ نسبة الفقر اليوم في العراق ٢٠% من إجمالي عدد السكان ،وان حوالي مليوني عائلة تعيش دون مستوى خط الفقر وفق الأسس التي تحددت بدولار للفرد الواحد على أساس تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٨٥. يعيش اليوم نسبة كبيرة من أبناء الشعب دون مستوى الفقر المحدد عالميا، بينما يمتلك العراق احد اكبر معدلات النمو السكاني ٣.٢%رغم الوضع الاقتصادي المتدهور للشعب. (كبة ، ٢٠٠٧). وتشير الملاحق الإحصائية لتقرير التنمية البشرية (UNDP, 2011) إن العراق يحتل المرتبة (١٣٢) في الترتيب العالمي البالغ (١٩٢) بلدا وحسب قيمة دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١ .

ولغرض اختبار فرضية البحث والوصول إلى أهدافه فقد تم استخدام التحليل الكمي باختيار نموذج قياسي مفرد يشتمل على متغيرات مستقلة خاصة بجوانب ومتعلقات التنمية المستدامة واختبار تأثيراتها على المتغير المعتمد المختار ممثلا بدليل التنمية البشرية، ولقد تم اعتماد مؤشر دليل التنمية البشرية كمتغير معتمد كونه يمثل قياس يختصر الانجازات التي يحققها بلد معين على صعيد التنمية البشرية في أبعاده الثلاثة المشار إليها في هذا البحث، إن أصل الدليل وطريقة حسابه تعتمد على أساس ثلاثة مؤشرات :طول العمر ،مقاساً بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة،والتحصيل العلمي مقاساً بتوليفه

في معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (ولها وزن مرجّح قدره ثلثان) ونسبة القيد الإجمالية في التعليم الأولي والثانوي والعالي معاً (ولها وزن مرجّح قدره ثلث) ومستوى المعيشة مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار بحسب تعادل القوة الشرائية)، (Klugman, et al., 2011) . أما المتغيرات المستقلة المختارة لتمثل جانب التنمية المستدامة فقد وصفت في النموذج القياسي الأتي:

$$Y = \alpha + \beta 1\ X1 + \beta 2\ X2 + \beta 3\ X3 + \beta 4\ X4 + U$$

Y تمثل المتغير المعتمد ممثلا بدليل التنمية البشرية كمؤشر للتنمية البشرية.

X1 يمثل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير اقتصادي واجتماعي.

X2 يمثل ثاني اوكسيد الكربون الناتج.

X3 يمثل الجزء من السكان المستخدمين لاوطى مستوى من الطاقة.

X4 يمثل السكان المستخدمين للماء الصالح للشرب كنسبة مئوية.

U يمثل المتغير العشوائي.

وقد تم جمع البيانات المطلوبة لغرض التحليل القياسي للمدة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١١) من تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستثناء انه قد تم تقدير وحساب قيمة دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) لعدم عرضه في تقارير التنمية البشرية وذلك بالاعتماد على العناصر المستخدمة في حسابه والتي اشرنا لها في هذا البحث ، فضلا عن الاستعانة بقيم الدليل في البلدان العربية والمتوسط العالمي. كما وقد استخدمت أكثر من صيغة نموذج لمعالجة البيانات والحصول على أفضل نموذج قياسي مفرد يمثل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد منها الصيغ: الخطية البسيطة والمتعددة، وصيغة اخذ لوغاريتم قيم المتغيرات ومن ثم إدخالها في عملية التحليل الإحصائي. ونتيجة المفاضلة باستخدام الاختبارات الإحصائية والقياسية ظهر لدينا إن أفضل تمثيل للعلاقة كانت من خلال النموذج المعتمد استخدام لوغاريتم قيم البيانات المتغيرات المستقلة وكانت صيغته كالأتي:

$$Y = -1.92705 + 0.0615427\text{Log}(X1) + 0.0580991\text{Log}(X2) + 0.0657236\ \text{Log}(X3) + 1.09939\ \text{Log}(X4) + U$$

(T) = - 0.4307 1.1502 0.8308 0.3563 0.4478

R-squared = 90.6823 percent

R-squared (adjusted for d.f.) = 85.3579 percent

Standard Error of Est. = 0.0151531

Mean absolute error = 0.00980149

نجد ومن خلال قيم وعلامات المعلمات لكل متغير مستقل في علاقته وتأثيره على المتغير المعتمد بأنها جاءت منطقية باستثناء المتغير X2 الذي يمثل ثاني اوكسيد الكربون الناتج. إن علاقة المتغير X1 جاءت معنوية موجبة وهذا يؤشر بان زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له تأثيرات ايجابية في زيادة قيمة دليل التنمية البشرية، وهذا يعني زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتحسن في التوزيع الذي يكون لصالح الفقراء والضعفاء، كما إن هذه الزيادة في نصيب الفرد العراقي تدل على إن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي اكبر من الزيادة في عدد السكان، حيث تشير أدبيات التنمية البشرية إلى أن زيادة عدد السكان لها تأثيرات سلبية على التنمية البشرية كون الزيادة السكانية سوف تؤدي إلى

ضغوط على استهلاك الموارد الاقتصادية والإخلال في توزيع الموارد الذي ينطوي علي حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل وتغيير في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد, وما يصحب ذلك من تغير في كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد الحصول عليها في المتوسط. هذا على صعيد تحليل الانحدار المتعدد الذي شمل من خلاله النموذج أربعة متغيرات مستقلة، إذ يشكل النمو الاقتصادي احد المؤشرات الثلاثة المكونة لدليل التنمية البشرية أي انه يمثل ثلث التأثير، في حين تشير الدراسات التي نشرت في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ إلى أن تأثير النمو الاقتصادي قد لا يكون العامل المؤثر في قيمة الدليل بل إن العوامل الأخرى كالصحة والعمر المتوقع والتعليم لها الأثر الأكبر في قيمة الدليل وذلك من خلال التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية للبلدان النامية والمتقدمة، ولأجل التأكد من ذلك في حالة العراق فقد تم إجراء التحليل الإحصائي للانحدار البسيط بين قيم الدليل ومتغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وظهرت لدينا النتائج الآتية:

Y = 0.170567 + 0.11662 LOG (X1)
(T) = 3.55042 7.78678
Correlation Coefficient = 0.926512
R-squared = 85.8425 percent
Standard Error of Est. = 0.0156274

إن هذه النتائج لا تتفق مع ما جاء في تقارير التنمية البشرية، حيث نجد معنوية عالية لمتغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال النظر إلى قيمة اختبار (T) التي هي عالية (٧٨٦٧٨,٠) ، فضلا عن أن الارتباط بين المتغيرين شكل درجات عالية أيضا من خلال قيم معاملات الارتباط والتحديد (٩٢% و ٨٥%) على التوالي، وكذلك كان الخطأ القياسي منخفض جدا (٠,٠١٥) وهذا يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العراقي منه له الأثر البالغ في قيمة دليل التنمية البشرية خلال الفترة الزمنية لهذا البحث.

وبالعودة إلى النموذج الأول للانحدار المتعدد لنجد إن علاقة المتغير الثاني X2 (ثاني اوكسيد الكربون الناتج) بالمتغير المعتمد (دليل التنمية البشرية) قد ظهرت معنوية منخفضة كما إنها موجبة وهو مخالف لمنطق العلاقة الجدلية بين المتغيرين حيث يجب أن تكون العلاقة سالبة فبزيادة الكميات المنتجة من ثاني اوكسيد الكربون الذي يعني في الغالب عدم إمكانية استخدام مصادر الطاقة النظيفة فيزداد التلوث وينعكس ذلك في التغيرات المناخية وهي إحدى المعوقات الأساسية للتنمية البشرية، كون أن التغيرات المناخية سوف تسبب أضرارا في معظم القطاعات منها قطاع الزراعة كمثال إذ إن ذلك سيؤثر في قلة الإنتاج الزراعي وبالأخص الحبوب فترتفع أسعارها ينعكس ذلك في انخفاض نصيب الفرد من استهلاك الحبوب وبالنتيجة إلى سوء التغذية، هذا فضلا عن الأضرار بالمكونات البيئية كالغابات. إن ظهور الإشارة الموجبة قد يكون سببها إن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد والذي ظهر من خلال عدم اجتياز النموذج لاختبار كلاين أظهرت ذلك مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

أما المتغير الثالث (X3) الذي يمثل الجزء من السكان المستخدمين لاوطى مستوى من الطاقة فقد اظهر علاقة منطقية ضمن النموذج القياسي لهذا البحث حيث انه كلما زاد عدد المستخدمين للطاقة بمستويات متدنية يعني ذلك انخفاضا في مستويات الهدر بالطاقة من جوانبها الاقتصادية أولا ومن ثم انخفاض مستويات التلوث التي يحدثها زيادة

استخدام الطاقة ثانيا. كما جاء المتغير الرابع (X4) الذي يمثل السكان المستخدمين للماء الصالح للشرب كنسبة مئوية فقد اظهر تأثيرا موجبا وبدرجة معنوية منخفضة تشير إليها قيمة معلمة المتغير وقيمة اختبار (T) في النموذج في مؤشر التنمية البشرية، وقد يكون السبب في ذلك ما تعرضت له وحدات إسالة المياه من أضرار وخاصة نتيجة تأثير انقطاع التيار الكهربائي عنها، ولكن العلاقة كانت موجبة وفق منطق العلاقة بين المتغيرين أي بزيادة الذين يحصلون على الماء الصالح للشرب يزداد قيمة دليل التنمية البشرية وهذا له ارتباطات متعددة، فان وصول الماء الصالح للشرب لمناطق نائية وبعيدة عن مراكز المدن يعني انتقال مقومات الحياة الضرورية وزيادة الرفاهية في هذه المناطق فضلا عن ذلك فان هذه الخطوة تؤشر تحسن في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقلة الإصابة بالملوثات والأمراض التي تنتقل عبر استخدام الماء الملوث غير الصحي للشرب وهذه ظاهرة ايجابية في التنمية البشرية. في حين اجتاز النموذج الاختبارات الإحصائية فيما يتعلق بمعامل التحديد المعدل للنموذج الذي قدر ب (٠,٨٥) والخطأ القياسي (٠,٠١٥) وهذا يعني بان النموذج قد حقق تأثيرا قدره ٨٥% للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد وبقي ١٥% من التأثير يتحمله المتغير العشوائي الذي يتمثل بتأثير متغيرات أخرى خارج النموذج، إلا أن درجة المعنوية كانت منخفضة نوعا ما عند مستوى معنوية ٥% إلا أنه منها تصبح معنوية عند مستوى معنوية ١٠% وهو أمرا مقبولا في الدراسات الإنسانية والاجتماعية. وأخيرا يمكن القول بان نتائج هذا البحث تتفق مع الفرضية التي وضعت له ومع عددا من الدراسات السابقة في هذا المجال، حيث أشارت النتائج إلى التباينات في تأثير متغيرات التنمية المستدامة في مؤشر التنمية البشرية وباتجاهات مختلفة في ظل الظروف المحيطة ووفق معطيات وأسس خاصة لكل بعد وفي المدة المختارة لأغراض هذا البحث. وللتأكد من دور وأهمية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المختارة لغرض اختبار فرضية البحث فقد تم إجراء تحليل إحصائي للعلاقة بين هذه المتغيرات وبصيغ ارتباطات مختلفة منفردة ومتعددة وتم وضع النتائج في الجدول (١) وكما يأتي:

جدول (١)

التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة المختارة وفق صيغ ارتباطات مختلفة منفردة ومتعددة.

No.	Equation	b0	b1	b2	b3	b4	R^2 Adj.	S.E
1	Y = b1+Log(X2) Cal. (T) Value	0.099 0.404	0.22 1.81				0.24	0.036
2	Y = b1+Log(X3) Cal. (T) Value	0.27 7.99	0.338 8.02				0.86	0.015
3	Y = b1+Log(X4) Cal. (T) Value	-7.79 -7.89	4.35 8.44				0.87	0.014
4	Y = b1+Log(X1) + Log(X2) Cal. (T) Value	0.015 0.155	0.107 7.48	0.093 1.80			0.87	0.014
5	Y = b1+Log(X1) + Log(X3) Cal. (T) Value	0.217 3.84	0.054 1.19	0.187 1.41			0.85	0.014
6	Y = b1+Log(X1) + Log(X4) Cal. (T) Value	-4.61 1.74	0.05 1.29	2.608 1.80			0.87	0.014
7	Y = b1+Log(X1) + Log(X2)+Log(X3) Cal. (T) Value	0.075 0.616	0.071 1.55	0.073 1.29	0.115 0.828		0.86	0.014
8	Y = b1+Log(X1) + Log(X2) + Log(X4) Cal. (T) Value	-2.91 -0.87	0.069 1.53	0.057 0.868		1.627 0.881	0.86	0.014
9	Y = b1+Log(X1) + Log(X3) + Log(X4) Cal. (T) Value	-3.72 -0.97	0.042 0.896		0.06 0.335	2.133 1.02	0.85	0.014

الجدول من إعداد الباحثين.

يمكن الاستنتاج من الجدول (١) بان التداخلات بين المتغيرات المستقلة قد أثرت على درجات المعنوية في العلاقة مع المتغير المستقل وهذا يبدو واضحا من قيم (T) المحسوبة في حالات الارتباط البسيط والتي ظهرت عالية جدا بالنسبة لمتغيرات (الثالث (X3) الذي يمثل الجزء من السكان المستخدمين لاوطى مستوى من الطاقة و الرابع (X4) الذي يمثل السكان المستخدمين للماء الصالح للشرب كنسبة مئوية فضلا عن علاقة المتغير الأول التي تم تحليلها إحصائيا واقتصاديا في الجزء السابق من هذا البحث، و نشير هنا إلى أن نفس المشكلة لعلاقة متغير ثاني اوكسيد الكربون الناتج قد ظهرت في هذا التحليل أيضا. كما وقد تم استخدام صيغ أخرى من العلاقات يوضحها الجدول (١). وبهذا يمكن الاستدلال بهذه العلاقات والتأثيرات، وللمهتمين بمواضيع التنمية المستدامة والتنمية البشرية الاستفادة من هذه العلاقات في دراساتهم المستقبلية.

الاستنتاجات والمقترحات

يؤكد مصطلح التنمية البشرية على أن العنصر الأساسي للتنمية هو الإنسان وهو أداتها وغايتها، إذ تعتبر التنمية البشرية إن النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاهية، وان تحقيق التنمية البشرية يعني توسيع الخيارات المتاحة أمام الإنسان وتحقيقه مستويات حياتية أفضل ينعكس ذلك في قدرات القوى العاملة في المجتمع القادرة على العمل في جميع المجالات، عن طريق تعليمهم وتدريبهم وزيادة مدخلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، إن هذا يتحقق من خلال تطبيق المستلزمات الخاصة بالتنمية والتطوير التي تستند بدورها على برامج رئيسة من أهمها برامج التنمية المستدامة التي تعمل على تنمية

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تتكامل مع بعضها البعض كمنظومة نسقيه من أجل الوصول إلى أداء راق لإدارة الموارد البشرية. لذا فقد خرج البحث من خلال الاستنباط والتحليل بالاستنتاجات الآتية:

١- هنالك مشكلات بيئية متعددة تواجه الإنسان في المجتمع العالمي برمته ومنه العراق، إذ إن تغير المناخ يعد من ابرز المشاكل المعترف بها عالميا والناتج عن اشتراك أطراف متعددة، كما يشكل انبعاث ثاني اوكسيد الكربون أكثر هذه المؤثرات سلبا على البيئة، إذ ازدادت هذه الانبعاثات خلال المدة الماضية في العراق نتيجة الإدارة غير الرشيدة في التعامل مع مسببات ومقلصات كثافة الانبعاث منها عدم التركيز على رقابة الجوانب الصناعية وعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي والقطع الجائر للغابات والبساتين التي حجبت تأثيراتها البيئية الايجابية عن المجتمع.

٢- إن دليل التنمية البشرية في العراق خلال المدة التي شملها هذا البحث كان باتجاه متزايد سنويا ولو بقدر ضئيل، على الرغم من الظروف الصعبة جدا التي شهدها العراق وهي معروفة للعالم اجمع، إن هذه الزيادة رغم المعاناة إنما تدل على الوعي الذي يتمتع به العراق على المستويات كافة وفي الجوانب المتعددة.

٣- ويشير تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٠ إلى انه لم يتم التوصل بعد إلى استيعاب واف للاستدامة في التنمية البشرية وكيفية تقييمها وقياسها، كيف يمكن معالجة التباين الملحوظ بين الزيادة في دليل التنمية البشرية والتراجع في المؤشرات البيئية وكيف يمكن تعزيز الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر وكيف يمكن أن تحقق السياسة العامة التوازن بين الاقتصاد الأخضر والتنمية والتوزيع، في حين أوضحت نتائج هذا البحث تلك العلاقات بين التنمية المستدامة والتنمية البشرية، ولو توفر قدر اكبر من البيانات عن متغيرات أخرى لها علاقة بنوعي التنمية لأعطت النتائج مسارات أوسع للتداخلات بين التنمية المستدامة والبشرية.

ومن خلال النتائج والاستنتاجات التي تم الحصول عليها نود أن نذكر بعض المقترحات حول الإجراءات التي يفضل اتخاذها وخاصة في الجوانب البيئية للتنمية المستدامة لدعم التنمية البشرية في العراق للفترة الزمنية القادمة وهي:

١- التطبيق الإلزامي لنظام الأداء البيئي لما له من مزايا ايجابية تسهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية المستدامة، ويفضل تبني المنظمات الصناعية ذلك على اعتبار إن هذا النظام سوف يحقق لها الكفاءة وزيادة الربحية من خلال خفض التكاليف وتحسين الإنتاجية والاتجاه نحو اقتصاد السوق وزيادة المنافسة على المديين القصير والبعيد، كما يجب التأكيد على إزالة المسببات لانبعاث غز ثاني اوكسيد الكربون أو التقليل منها واستبدال مصادر الطاقة بأخرى اقل تلوثا.

٢- التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة، وخاصة بالتعامل مع الشركات متعددة الجنسيات والسريعة النمو، كما إن هذه الاستثمارات سوف تولد علاقات مع الشركات المحلية ينتج عنها نقل التكنولوجيا الحديثة وزيادة استخدام القوى العاملة المحلية، إن هذا يعني زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة نسبة التجارة إلى الناتج ومن ثم تحقيق مزيدا من الانفتاح مع التقدم في التنمية وانعكاس ذلك في التنمية البشرية.

٣- توجيه الإمكانيات الذاتية نحو تنمية المجتمع واستثمار المورد البشري إلى جانب تنمية الاقتصاد بالاستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية لتهيئة أجيال قادرة على العطاء من خلال مدخراتها الصحية والعلمية من أجل التنمية الشاملة في العراق مستقبلا .

٤- التركيز على دور وأهمية القطاع الزراعي وذلك من خلال ما تحقق فيه في الفترة الزمنية القريبة من توظيف ما يقارب ٢٠ % من اليد العاملة العراقية والمساهمة في ٨ % من مجمل الدخل الإجمالي، لذا يعتبر القطاع الزراعي أحد أعمدة الاقتصاد الرئيسية وأساس للأمن الاجتماعي في العراق. واعترافاً بهذا الدور، تدعم اليونسكو ومنظّمة الفاو وزارة الزراعة العراقية في وضع إستراتيجية وطنية للقطاع الزراعي في العراق. ولكي تمكّن هذه الإستراتيجية القطاعين العام والخاص، وأصحاب الأراضي والمستثمرين والمزارعين من إحداث تطويرات شاملة وفعالة للرد على التحدّيات الحالية وتطبيق أفضل السياسات العالمية وتكييفها من أجل تنمية وتحديث القطاع الزراعي في العراق،كما يستوجب تحقيق ذلك تشجيع وتوعية متخذي القرار على الاهتمام بالجانب البيئي في قراراتهم وتشجيع الابتكار في مجال تطوير المنتجات والخدمات والاستخدام الرشيد والكفء للموارد الطبيعية.

٥- الاهتمام والرقي بالخدمات الصحية لأنها ازدادت سوءا في الفترة الماضية ولم يحدث أي تحسن في مؤشرات الأمن الصحي والعمر المتوقع فضلا عن الاهتمام بنوعية التعليم وتطبيق سياسات بناءة حديثة للنظام التعليمي بكافة مراحله.

٦- تشريع قوانين جديدة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة تساهم فيها منظمات المجتمع المدني والجهات المختصة بالجوانب البيئية لضمان حماية البيئة ومحاكمة المتجاوزين وتنفيذ الأحكام بحقهم.

المصادر

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ص٥٨.
- الأمم المتحدة، (٢٠١٠). تقرير التنمية البشرية: الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- الأمم المتحدة، (٢٠١١). تقرير التنمية البشرية: الأوضاع البيئية تهدد التقدم في العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- الأمم المتحدة، (٢٠١٣). نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ألغامدي، عبد العزيز صقر،(٢٠٠٦). تنمية الموارد البشرية و متطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي ، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية و التعليم، من منشورات جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية. ص ٧.
- جربوع، يوسف محمد، (٢٠٠٤). نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٢٨.

- جورج القصيفي، (١٩٩٥). التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون. التنمية البشرية في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، ص٨٦.
- ديب، ريدة و سليمان مهنا، (٢٠٠٩). التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة دمشق للعلوم الهندسية،مجلد (٢٥) ، عدد(١) ، دمشق، سوريا، ص ص ٤٨٩-٤٩١ .
- زاهر، ضياء الدين، (٢٠٠٣). التعليم العربي وثقافة الاستدامة، كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص ١٩.
- عبد الله، إسماعيل صبري،(١٩٩٤). قضايا أساسية في السياسة الاقتصادية، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص ٥٨.
- كبة، سلام ابراهيم عطوف، (٢٠٠٧). التنمية المستدامة في العراق الحديث : الزراعة العراقية والتنمية المستدامة، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد ٢٠٤٧ .
- كلود فوسلر,بيتر جيمس,(٢٠٠١). إدارة البيئة من اجل جودة الحياة,مركز الخبرات المهنية للإدارة، بميك,ترجمة علا احمد إصلاح، جمهورية مصر العربية.
- مخول، مطانيوس و عدنان غانم، (٢٠٠٩). نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (٢٥)، عدد (٢)، دمشق، سوريا، ص ٣٣.
- Klugman J., F. Rodríguez, and H.Choi (2011). The HDI 2010: New Controversies, Old Critiques, United Nations Development Program Human Development Reports, Research Paper 2011/01, p.7.
- UNDP.(2011). Human Development Report 2011: Sustainability and Equality: A Better Future for All. New York Palgrave Macmillian.
- www.startimes.com/?T=27441251